العوامل السياسية والمؤسسية
واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة

political and institutional factors
And its impact on fighting corruption in Singapore

م.و. كوثر طه ياسين
M.D. Kawthar Taha Yassin,

الباحث مصطفى احمد عبد
Researcher, Mustafa Ahmed Abd

الملخص

تلعب العوامل السياسية والمؤسسية دورا هاما في مكافحة الفساد في سنغافورة ، اذ ان روح مكافحه الفساد القوية كانت بمثابه الدافع والحافز القوي لدى القادة السياسيين في سنغافورة للقضاء على الفساد فضلاً عن الإرادة السياسية لحكومة حزب العمل الشعبي برئاسة لي كوان يو ومكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة ،وتستند مكافحة الفساد على الجمهور اليقظ و التنفيذ الفعال لمكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة فضلاً عن الدعم الحكومي لهذا المكتب.

ويعد مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد هو الجهة الرسمية الوحيدة لمكافحه الفساد في سنغافورة ويساعده في ذلك الادارات الحكومية في الدوائر الرسمية والتي تقوم بتشكيل لجان تابعة لها تعمل على تنفيذ قوانين مكافحه الفساد الرسمية.

Abstract

Political and institutional factors play an important role in fighting corruption in Singapore, as the strong anti-corruption spirit was the strong motivation and motivation of Singapore's political leaders to eliminate corruption in addition to the political will of the People's Action Party government headed by Lee Kuan Yew and the

Corrupt Practices Investigation Bureau. Fighting corruption in Singapore requires the vigilant public and the effective implementation of the Bureau of Investigation into Corrupt Practices in addition to government support for this office.

The Anti-Corruption Investigation Bureau is the only official anti-corruption agency in Singapore, and it is assisted by government departments in official departments, which form committees affiliated to them that work to implement official anti-corruption laws.

المقدمة

عملت سنغافورة منذ استقلالها على مكافحة الفساد، اذ وصلت مستويات الفساد السياسي والبيروقراطي الى مستويات عالية جداّ ادت الى انهيار الثقة في النظام السياسي برمته من قبل المواطن السنغافوري خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية، اذ عمل لي كوان يو ، ومنذ وصوله للحكم في عام ١٩٥٩ على بناء حكومة نزيهة وكفوءة، واتخذ قراراً حاسماً بمكافحة الفساد بكافة مستوياته ،ونتيجة للالتزام السياسي الراسخ للحكومة والقيادة السياسية ومكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة ، أصبحت ثقافة عدم التسامح المطلق ضد الفساد متأصلة في نفسية المواطن السنغافوري وأسلوب حياته.

اشكالية الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة على الاسئلة الآتية:

١.ماهو دور العوامل السياسية المتمثلة بالإرادة السياسية في عملية مكافحة الفساد في سنغافورة.

٢.ماهي وظائف وصلاحيات مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة في مكافحة الفساد في سنغافورة.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأن للعوامل السياسية و المؤسسية المتمثلة بمكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة دور واسهام كبير في مكافحة الفساد في سنغافورة، ولاسيمابعد وصول حزب العمل الشعبي الى الحكم في عام ١٩٥٩ برئاسة لي كوان يو، اذ عمل ومنذ وصوله على انهاء الفساد وبشكل تام من خلال مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد.

هيكلية الدراسة

تتمحور الدراسة في مطلبين، تناولنا في المطلب الاول العوامل السياسية في مكافحة الفساد في سنغافورة، فيما تناولنا في المطلب الثاني العوامل المؤسسية في مكافحة الفساد في سنغافورة.

المطلب الاول: العوامل السياسية

لأجل فهم طبيعة العوامل السياسية والمؤسسية لمكافحة الفساد ينبغي دراسة تاريخ نشوء دولة سنغافورة والتي سنتناولها في هذا المطلب فضلاً عن العوامل السياسية وكما يأتي:

اولا: نشأة دولة سنغافورة

تعد سنغافورة واحدة من أصغر الدول في جنوب شرق اسيا، وتبلغ مساحتها (٥١٦.٨٠)كم[١]. وتتكون دولة سنغافورة من جزيرة سنغافورة والتي تعد الجزيرة الرئيسة بالإضافة ٥٧ جزيرة اخرى.

وتعود اصول نشأة سنغافورة الى القرن الثالث الميلادي، وفي القرن العاشر الميلادي اصبحت سنغافورة مدينة تجارية في الوقت الذي اصبحت فيه جزءاً من امبراطورية ماجباهت في القرن الرابع عشر، وانها كانت تعرف بأسم (تيماسك) وفقاً لما ورد في السجلات التاريخية الجاوية، واصبحت فيما بعد جزء من سلطنة جوهر–ياو في الحقبة التي سبقت وصول البريطانيين الى سنغافورة[٢].

ومع وصول السير توماس(ستانفوررد رافلز) ممثل شركة الهند الشرقية الى جزيرة سنغافورة التي تمثل نقطة تقاطع ما بين المحيطين الهندي والهادي عام ١٨١٩ اذ وقع مع (سلطان جوهر) معاهدة من خلالها تم منح الشركة الحق في انشاء مركز تجاري على الجزيرة مقابل دفع رسوم سنوية لسلطان جوهر وقد فقد (سلطان جوهر) سيطرته على الجزيرة وتم ضمها الى التاج البريطاني عام ١٨٢٤ على اثر قيام بريطانيا بتوقيع اتفاقية تقاسم النفوذ في منطقة جنوب شرق اسيا مع هولندا[٣].

وبعد عام ١٨٦٧ تزايدت اهمية سنغافورة بالنسبة لبريطانيا ويعود سبب ذلك الى نشاط تجارة المطاط والقصدير وافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ الامر الذي دفع بريطانيا الى استقدام عمالة رخيصة للعمل في التحميل والتخزين لاسيمامن جنوب الصين[٤]، الذين وصل عددهم الى (٧٧٠٠٠) ألف صيني في عام ١٨٧٩، ثم في عام ١٩٠٩ ومع ازدهار الاعمال التجارية ثم استقدام مئات الاف العمال من الذكور الجدد فأصبح العدد (٦٥٤٠٠٠) ألف صيني. ثم استقدم الحكام البريطانيون في عام ١٩٣٣ دفعة من النساء بلغ عددهن (٢٠٠.٠٠٠) الف امرأة صينية[٥].

كما قامت بريطانيا بتكريس نفوذها في سنغافورة وذلك من خلال انشاء قاعدة عسكرية فيها عام ١٩٣٧. وعلى الرغم من ذلك فقدت بريطانيا سيطرتها على سنغافورة التي اصبحت تحت سيطرة اليابان في فبراير عام ١٩٤٢ وحتى سبتمبر عام ١٩٤٥.

وبعد عودة البريطانيين الى الجزيرة تغير الوضع في سنغافورة حيث أضعفت فكرة ايمان الشعب السنغافوري بالحماية البريطانية على الجزيرة مما ادى الى قيام التاج البريطاني الى السماح بالحكم المدني فيها ،واصبحت مستعمره منفصلة عن التاج البريطاني، في عام ١٩٤٦[٦]. وعلى اثر ذلك تم اجراء اول انتخابات عامه ادت الى فوز ديفيد مارشال و التسليم بالحكم الذاتي المحدود في عام ١٩٥٥وقد ادى ذلك الى ازدهار الحياة السياسية على جميع المستويات المجتمعية وتشكيل نقابات سياسية تعمل

وفق اسس وخطابات عالمية حول القومية والسياسة اليسارية ومكافحة الاستعمار وقد عرفت المرحلة ما بعد تحرير سنغافورة من الاحتلال الياباني الى عام ١٩٥٥ بالصحوة السياسية السنغافورية[٧]. التي نتج عنها اقرار دستور للبلاد سمي بدستور (ريندل) الذي يعد البداية الحقيقة للتطورات الدستورية والسياسية ، اذ ساهم في التشجيع على المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ووضع اسس مهمه لترسيخ الديمقراطية في سنغافورة. وعلى هذا الاساس تم تشكيل عدد من الاحزاب السياسية فتشكلت جبهة العمل (**Labour front**) وكذلك شكل حزب العمل الشعبي بزعامة لي كوان يو وكما تم تشكيل عدد من الاحزاب الاخرى ذات الميول المناهضة للاستعمار[٨]. وقد اجريت اول انتخابات لتشكيل حكومة منتخبة عن طريق الشعب في عام ١٩٥٥، وقد اسفرت الانتخابات عن فوز جبهة العمل التي تولت عملية تشكيل الحكومة بقيادة ديفيد مارشال ،وعلى الرغم من ذلك الا ان سنغافورة قد بقت تحت سيطرة الاستعمار البريطاني وتحكمها فيها ، وقد حاول رئيس الوزراء السنغافوري ديفيد مارشال الاستقلال عن بريطانيا لعدة مرات لكن جميع محاولاته باءت بالفشل[٩]. الامر الذي ادى الى استقالة ديفيد مارشال من منصبة واستبداله بنائب رئيس الوزراء ليم يد هوك الذي تميزت حقبة حكمة بالقمع الشيوعي اذ كانت تلك المدة تتمتع بمناخ من الاضطرابات الشيوعية فقد استخدم ليم يد هوك القوة من اجل قمع الشيوعين وناشطيهم وامر بحل مدارسهم وطرد بعض الطلاب من المدارس والنقابات الامر الذي ادى الى سيطرة حكومة (ليم يو هوك) على الاوضاع في سنغافورة، واستمرت حملة المطالبات بالاستقلال الى عام ١٩٥٨،وعلى اثر عقد اجتماع لندن الثالث وافق البرلمان البريطاني على تحويل سنغافورة من مستعمرة الى ولاية شرط ان تحتفظ بريطانيا بالسيطرة على العلاقات الخارجية والدفاع الخارجي في حالات الطوارئ [١٠].

وعلى اثر وصول حزب العمل الشعبي الى الحكم بقيادة لي كوان يو في ٣٠ ايار ١٩٥٩من خلال فوزه في الانتخابات العامة وحصوله على(٤٣) مقعد من أصل(٥١)

مقعد، واجهت الحكومة منذ بداية تشكيلها العديد من المشاكل مثل البطالة، الفساد، فضلاً عن سلوك الشيوعين، التخريب في النقابات والاتحادات وقلة الاستثمارات[١١]، كما أعلن رئيس وزراء ماليزيا " تونكو عبد الرحمن" رغبته في انضمام سنغافورة اليها ضمن دولة ماليزيا الجديدة التي ضمت ايضاً كل من سرواك، صباح وبروناي، وقد رحبت سنغافورة متمثلة بحكومة حزب العمل الشعبي بهذه الفكرة[١٢]، وقد برر لي كوان يو ذلك من منطلق ان سنغافورة سوف تستفيد من الانضمام للاتحاد الماليزي من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال التجارة والاستثمار وكذلك المساعدة على التغلب على الصعوبات الأمنية التي كانت تواجها سنغافورة من قبل الشيوعين[١٣]، كما ان هذا الاتحاد المنشود هو الطريق الوحيد للتخلص من الحكم الاستعماري البريطاني وقد انشأ الاتحاد بين سنغافورة وماليزيا في عام ١٩٦٣ وتم منح مهام الدفاع والامن الداخلي والشؤون الخارجية الى الاتحاد الماليزي بينما كانت حكومة سنغافورة تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي في مجالات مهمه مثل المالية والتعليم والعمل، وقد ادى هذا الاندماج الى اثار سلبية اذ سرعان ما تفاقمت المشاكل بين الحكومة المركزية في ماليزيا وسنغافورة و حدثت اعمال شغب استمرت لمدة خمسة ايام في عام ١٩٦٥ بسبب غضب السنغافوريين من نظام الحصص في الخدمة المدنية الذي لم يكن فيه تكافؤ في فرص العمل وعلى اثر اعمال الشغب التي قتل فيها ٢٢ شخصاً واعتقل ١٢٠٠شخص اخر[١٤]، وبعد مناقشات بين حكومتي ماليزيا وسنغافورة اعلنت سنغافورة عن استقلالها في ٩اغسطس ١٩٦٥ وعلى اثر ذلك اعلنت حكومة "لي كوان يو" عن سنغافورة المستقلة واعترفت فيها كل بريطانيا والولايات المتحدة واصبحت عضو دائم في الامم المتحدة[١٥].

اعلنت حكومة لي كوان يد بعد يومين من الانفصال ان سنغافورة ستكون جمهورية ديمقراطية وان اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية في سنغافورة، وتم تسميه الجمعية التشريعية بالبرلمان وانتخب الزعيم البارز يوسف بن اسحاق رئيساً للجمهورية، وتم

الاعتراف بالأمة الجديدة من اغلب دول العالم بعدها انظمت سنغافورة الى الامم المتحدة في ايلول من نفس العام[١٦]. واجهت سنغافورة بعد الاستقلال مجموعة من التحديات والعقبات منها الاضطرابات الاجتماعية، البنية التحتية المتحللة، الاسكان غير الكافي، معدل النمو الاقتصادي البطيء، البطالة والفساد أضف الى ذلك الانسحاب البريطاني من سنغافورة عام ١٩٧١، اذ فقدت سنغافورة ٣٨٠٠٠ ألف وظيفة من جراء الانسحاب البريطاني منها الامر الذي ادى الى ارتفاع البطالة الى اعلى مستوياتها[١٧]. لكن بدلاً من ان تعيق سنغافورة عن نجاحها دفعت هذه المشكلات قيادة سنغافورة الى التركيز على اقتصاد البلاد، وبحلول عام ١٩٧٢ كان ربع الشركات في سنغافورة اما شركات مملوكة للدولة او مشتركة مع القطاع الخاص والتي ساعدت على الاستقرار السياسي في سنغافورة وعلى جذب المستثمرين، وبحلول التسعينات اصبحت سنغافورة دولة متقدمة ومن أسرع اقتصاديات في العالم ،تنازل لي كوان يو عن السلطة طوعياً ومن خلال انتخابات ديمقراطية لــ جو تشوك تونج في عام ١٩٩٠، ثم انتقلت السلطة في عام ٢٠٠٤الى لي هسين لونج الابن الأكبرلــ (لي كوان يو) ثالث رئيس وزراء لسنغافورة.

ثانياً: العوامل السياسية لمكافحة الفساد في سنغافورة

يشير الباحثون الى ان تاريخ الفساد في سنغافورة يعود الى عام ١٨٧١ أي خلال حقبة حكم الاستعمار البريطاني، الذي كان سائداً بين افراد الشرطة وهو الامر الي دفع الاستعمار البريطاني الى سن قانون العقوبات الخاص بالفساد في مستوطنات ملقا وبينانغ وسنغافورة.

كما ان مشكلة الفساد في سنغافورة قد تفاقمت خلال حقبة الاستعمار الياباني في المدة (١٩٤٢-١٩٤٥)، ويعود سبب ذلك الى :

١.الصعوبات التي يواجها موظفو الخدمة المدنية في تغطية نفقاتهم بسبب ضعف مدخلاتهم.

٢.التضخم المتفشي والذي ساعد على نمو مظاهر المحسوبية و المنسوبية بين الاصدقاء والاقارب للحصول على وظائف وتسهيلات ادارية[١٨]. وقد اعتمد اغلب المواطنين على التداول في السوق السوداء واصبح الفساد طريقة للحياة في سنغافورة الامر الذي ادى الى اشاعة الفقر والخوف والعنف بين الافراد وقد وصفه المؤرخين بان الرشوة كانت تدفع من الجنرالات الى الجندي العادي والهدايا والمال سهلت الطريق الى الكثير من المعاملات الإدارية والتجارية ،لذلك فأن الاحتلال الياباني جلب معه ثقافة (البقاء على قيد الحياة) للدلالة على ان البقاء هو المحور الاهم لدى المواطنين لذلك انتجت هذه الثقافة مجتمعا يمكن فيه لجميع اشكال الشرور ان تكون مبرراً للبقاء[١٩].

لذا عملت اول حكومة منتخبة بعد الاستقلال وهي حكومة حزب العمل الشعبي عام ١٩٥٩بقيادة (لي كوان يو) على كبح جماح الفساد، اذ كانت على يقين ان الحد من مشكلة الفساد وتحقيق الاهداف الانمائية وتنظيف موظفو الخدمة المدنية سوف يحقق مكاسب للبلاد، كما ايقنت حكومة حزب العمل الشعبي بانه لا يمكن التقليل من الفساد اذا استمر العمل بقانون مكافحة الفساد التابع للحكومة الاستعمارية البريطانية والذي كان ساري العمل به في الحقبة الاستعمارية، لذلك كانت الخطوة الاولى للقضاء على الفساد اصدار قانون مكافحة الفساد عام ١٩٦٠ وتعزيز عمل مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة[٢٠]. وقد بدا تركيز مكافحة الفساد على الحيتان الضخمة واللصوص الكبار ونفذت تشريعات بالنسبة لقضايا الفساد الصغيرة (الاسماك الصغيرة) وتم العمل على تبسيط الاجراءات والغاء الممارسات السرية التي تتم في الوظائف العامة والتأكيد على ضرورة الحصول على تراخيص او موافقات في المجالات الاقل أهمية[٢١].

ادت السياسات المتبعة الى ان وضع الفساد في سنغافورة تحت السيطرة وبقوة وان عدد القضايا التي سجلها مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة (CPIB) للتحقيق فيها ما زال منخفضاً ويتناسق مع الاتجاهات في السنوات السابقة وظلت قضايا القطاع الخاص

تشكل الأغلبية من بين الحالات المسجلة للتحقيق فيها وبنسبة ٨٨٪ من جميع الحالات[٢٢].

اما فيما يخص الشفافية الدولية صنفت لتكون في مقدمة بلدان العالم اذ صنفت بين أفضل (١٠) دول في العالم لتحتل المرتبة الثالثة بعد نيوزلندا والدنمارك من أصل ٥٤دوله بدرجة (٩.٢٦) [٢٣]. لذلك فأن عينة صغيرة من مؤشر مدركات الفساد سيكون كافياً لأثبات واقع الفساد المنخفض في سنغافورة فمن خلال البيانات المستخرجة من مؤشر مدركات الفساد السنوي من قبل الشفافية الدولية يتضح بأن سنغافورة حققت نتائج ممتازة وجيده للغاية اذ تم تصنيفها باستمرار وبفارق كبير عن الدول الاخرى .فقد صنفت سنغافورة ايضاً بين أفضل عشر دول حول العالم في اخفاض الفساد واحتلت المرتبة الثالثة مع فلندا والسويد وسويسرا في عام ٢٠١٨ من بين ١٨٠دولة[٢٤]. وكما موضح في الجدول التالي.

مؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية لسنغافورة

للأعوام (٢٠١٠– ٢٠١٨)

السنة	المرتبة	عدد النقاط	عدد الدول ضمن التصنيف
٢٠١٠	١	٩٣	١٧٨
٢٠١٤	٧	٨٤	١٧٥
٢٠١٥	٧	٨٥	١٦٨
٢٠١٦	٧	٨٤	١٧٦
٢٠١٧	٦	٨٤	١٨٠
٢٠١٨	٣	٨٥	١٨٠

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Source :transparency international ،at the International Information Network :www.transparency.org

اما فيما يخص الارادة السياسية فأن الالتزام السياسي القوي (القيادة القوية) مكنت سنغافورة من القضاء على الفساد بعد انتهاء الحكم الاستعماري البريطاني، بالإضافة الى الدعم الكامل من النخبة السياسية وقادة حزب العمل الشعبي.[٢٥] لذلك فأن من بين اهم العوامل المسؤولة عن نجاح معركة سنغافورة ضد الفساد هي الكفاءة والنزاهة التي يتمتع بها القادة السياسيون، وهاتان الصفتان قد ميزتا القيادة السنغافورية عن غيرها من القيادات السياسية في الدول المستقلة حديثاً في اسيا اذ تتوافق الاستقامة في الحياة العامة مع النزاهة في العمل السياسي.[٢٦] ومما اظهرته القيادة السنغافورية في مكافحة الفساد اذ يرتبط الامر بالإرادة السياسية القوية اذ تعتبر واحدة من اكثر المفاهيم اثارة في النظرية السياسية المعاصرة.

و تعرف الارادة بأنها المشيئة او الرغبة في تحقيق شيء او انعقاد العزم عليه لتصويب وضع ما او الغاء قرار ما بعد ان اكتشف مدى ضرره وانعكاساته السلبية، فالإرادة مرتبطة بفعل الانسان (المسؤول) وموقفه.[٢٧]

اما الارادة السياسية فتعرف على انها تصميم القيادة السياسية والتزامها بالقضاء على الفساد، و تعد الارادة السياسية القوية هي نقطة انطلاق حاسمة نحو الاستدامة في فعالية برامج مكافحة الفساد اذا تم تبني برامج وسياسات مكافحة الفساد في كل مكان تقريباً في العالم في اكثر البلدان فساداً، غير ان الارادة السياسية ليست مجرد كلام اذ انها تحدد فعالية اي جهود في مكافحة الفساد. [٢٨] اما الافتقار الى الارادة السياسية الحقيقية واحداً من أكثر الاسباب الرئيسة في فشل سياسات مكافحة الفساد في البلدان ولاسيماالنامية منها، و يشار الى ارادة السياسية الحقيقية والقوية من خلال:

١. اجراء تحليل شامل لأسباب الفساد وبيئتها.
٢. تطوير اليات مكافحة الفساد لمعالجة جذور الفساد نفسها.
٣. استثمار موارد بشرية وموارد مالية كافية لإنقاذ اليات مكافحة الفساد.
٤. حوافز قوية وفرض عقوبات صارمة لردع الفساد.

٥. انشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وذات صلاحيات كبيرة للتحقيق ومحاكمة مسؤولي الفساد بغض النظر عن مناصبهم. [٢٩]

ان مفهوم الارادة السياسية معقد لعدة أسباب هي:

١. انه ينطوي على النية والدافع وهما ظاهرتان غير ملموستين بطبيعتهما ومن الصعب تقيمها بدقة وموضوعية واكثر عرضة للتحريف.

٢. توجد الارادة السياسية على المستويين الفردي والجماعي بالنسب للأفراد، يمكن فهم مفهوم الارادة السياسية كخاصية شخصية تعكس قيم الفرد واولوياته ورغباته، لكن في حالة وجود اكثر من ارادة سياسية في قضية معينه سوف تؤدي الى مزيد من التعقيد وتؤدي الى تطوير القضية لتأخذ منحى اخر[٣٠] .

٣. على الرغم من ان الارادة السياسية يمكن التعبير عنها من خلال الكلمات الصريحة او مكتوبة (الخطب، الوثائق القانونية) الا انها غير فاعلة الا من خلال العمل على ارض الواقع [٣١].

لذا نجد في سنغافورة ومنذ ظهور حزب العمل الشعبي على الساحة السياسية في عام ١٩٥٩ التزام قوي بمكافحة الفساد وكذلك يعد الفساد احد اهم الامور السياسية وجزء من عقيدة حزب العمل الشعبي، لذلك وبعد استقلال سنغافورة عن ماليزيا في عام ١٩٦٥ عملت القيادة السنغافورية المتمثلة بـــ (لي كوان يو) على الالتزام ببناء حكومة نظيفة وفعالة باعتباره الركيزة الاساسية لبناء الدولة.[٣٢]

ويشير لي كوان يو وهو أحد الاباء المؤسسين لسنغافورة الحديثة في مذكراته الى انه قد استاء من الجشع والفساد وانحطاط القادة الاسيويين الاخرين وكان لديه شعور عميق بمهمة اقامة حكومة نظيفة ودولة حديثة، وعند تأديته القسم في يونيو١٩٥٩ ارتدى لي كوان يو ووزراءه ملابس بيضاء للرمز الى النقاء والصدق في سلوكهم الشخصي وحياتهم العامة [٣٣] . وقد صرحت حكومة حزب العمل الشعبي ومنذ اليوم الاول من

توليهم السلطة على حساب كل دولار من الواردات بشكل صحيح والعمل على ايصاله الى المستفيدين على مستوى القاعدة الشعبية دون ان ينسرق على طول الطريق[٣٤].

وقد قامت القيادة السنغافورية بالتركيز على القيادات الكبيرة واللصوص الكبار ووجهوا بتبسيط الاجراءات والغاء الممارسات السرية والغاء الحصول على تراخيص وموافقات بالنسبة للإجراءات الادارية، كما تم تغير قانون مكافحة الفساد لعام ١٩٣٧ الذي لم يعد مناسباً الى قانون مكافحة الفساد لعام ١٩٦٠، لكن قانون مكافحة الفساد شهد عدة تعديلات تم من خلالها تفعيل مبدأ (من اين لك هذا)؟ الذي سمح للمحاكم بالتعامل مع الاشخاص الذين يعيشون حياة تتجاوز امكانياتهم المادية. [٣٥] و في عام ١٩٦٣ أصبح استدعاء الشهود من قبل مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة لتقديم المعلومات امراً اجبارياً. وفي عام ١٩٨٩ اصبحت غرامة الرشوة مائة الف دولار بعد ان كانت عشرة الاف دولار في السابق اما تقديم المعلومات المظلة الى مكتب التحقيق فقد اصبح جناية خاضعة لعقوبة السجن والغرامة التي تصل الى عشرة الاف دولار.[٣٦] كذلك فأن مكتب التحقيق في قضايا الفساد الحق بمكتب رئيس الوزراء كما تم منحه صلاحيات واسعة في التحقيق في جميع ادعاءات الفساد السياسي في سنغافورة والزمت الحكومة بتطبيق قرارات المكتب في الحد من الفساد اذ ان المكتب لم يتردد في التحقيق ضد القادة السياسيين وكبار الخدمة المدنية[٣٧].

وفي حديثه امام البرلمان صرح رئيس وزراء سنغافورة الثاني (جوه شوك تونغ) عام ١٩٩٣ بأنه لديه كل النية للتأكد من ان سنغافورة لا تزال تتمتع بقيم النزاهة والثقافة وعلى الجميع ان يعرفوا ان الفساد بأي شكل من الاشكال لن يتسامح معه وعلى الوزراء واعضاء البرلمان وجميع الموظفين العموميين وضع امثلة جيدة للأخرين في رفض الفساد [٣٨] .

كذلك واصل (لي كوان يو) خصوصاً وحزب العمل الشعبي عموماً التأكيد على اهمية القيادة الاخلاقية في عملية مكافحة الفساد، كما ان كبار القادة السياسيين كانوا على استعداد تام لإخضاع انفسهم للتحقيق والتمحيص عن صدقهم ونزاهتهم، ففي عام ١٩٨٦ وعندما جرى التحقيق مع وزير التنمية في حكومة (لي كوان يو) بقضية فساد طلب الحديث الى لي كوان يو لكن الاخير رفض الحديث والنقاش معه، وقد ادت هذه القضية الى قيام الوزير بالانتحار وترك رسالة اعتذار الى السنغافوريين، و تبعث هذه السياسات برسائل قوية الى المسؤولين الحكوميين والمواطنين بأنهم لم يترددوا قط في اتخاذ اجراءات ادارية وقانونية صارمة ضد المجرمين الفاسدين بغض النظر عن مكانتهم السياسية والاجتماعية.[٣٩]

المطلب الثاني: المقومات المؤسسية

تتمثل المقومات المؤسسية المختصة بمكافحة الفساد في سنغافورة بمكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة فقط، فهو الجهة الوحيدة التي تختص وفق قانون مكافحة الفساد لعام ١٩٦٠، بالتحقيق في قضايا الفساد، لكن هذا لا يعني عدم وجود مؤسسات اخرى تدعم مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة، مثل النائب العام وغيره من الدوائر الحكومية ، لذلك عد المكتب من ابرز مظاهر عملية مكافحة الفساد في سنغافورة، اذ يعد احد اهم الاركان الاساسية في التجربة السنغافورية، وسنتناوله في هذا المبحث كالاتي:

اولاً: النشأة والاهمية

انشأ مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة عام ١٩٥٢ وهو هيئة مستقلة تهدف الى التحقيق ومنع الفساد في القطاعين العام والخاص في سنغافورة .

فمنذ الثلاثينيات وحتى بداية الخمسينيات كان الفساد والرشوة واسع الانتشار في سنغافورة بسبب ضعف وبساطة فرع مكافحة الفساد لأنه كان مرتبطاً بشرطة

سنغافورة التي كانت نفسها متهمة بالفساد، كما واجه مكتب التحقيق في الفساد العديد من الصعوبات في بداية تأسيسه ولاسيمافي جمع الادلة لان القوانين المختصة في مكافحة الفساد كانت غير فعاله[٤٠]. وكذلك فأن عدم اكتمال القوانين واللوائح جعلت التحقيق وجمع الادلة امراً مستحيلا فضلا عن قلة الثقة ما بين المكتب من جهة والمواطنين من جهة اخرى، أضف الى ذلك ان ضباط المكتب كانوا من جهاز الشرطة السنغافورية وبالتالي لم يلتزموا بالتحقيق في الاعمال الفاسدة التي شملت السابقين من الشرطة ومن ثم لم يكونوا مستعدين للالتزام بمكافحة الفساد[٤١].

ولتفادي هذه المشاكل قدمت حكومة حزب العمل الشعبي خطة لمنع الفساد من خلال قانون مكافحة الفساد عام ١٩٦٠ لضمان مكافحة الفساد بصورة أكثر فعالية و تنطوي هذي الخطة على معالجة العديد من نقاط الضعف والعيوب التي كشف عنها القانون[٤٢]، اذ عملت الخطة على جعل المكتب المسؤول عن حماية نزاهة الخدمة العامة وتشجيع المعاملات الخالية من الفساد في القطاع الخاص، كما انها مسؤولة عن التحقيق في الاعمال الفاسدة من قبل الموظفين العموميين وابلاغ هذه الحالات الى الادارات الحكومية والهيئة العامة المختصة لاتخاذ اجراءات تأديبية وعلى الرغم من الوظيفة الاساسية للمكتب في التحقيق في الفساد بموجب قانون منع الفساد الا أنه مخول للتحقيق في اي جريمة اخرى بموجب اي قانون ساري يتم الكشف عنها اثناء التحقيق في الفساد[٤٣].

اما اهم المهام الموكلة لمكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة فهي تتمثل بالاتي:

١. تلقي الشكاوي التي تدعي بوجود شبهات فساد والتحقيق فيها.
٢. التحقيق في الاعمال والممارسات الفاسدة من قبل الموظفين العموميين.
٣. منع الفساد من خلال دراسة القوانين والاجراءات المتبعة في الخدمة العامة لتقليل الفرص المتاحة للممارسات الفاسدة[٤٤].

ويتبع مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة مكتب رئيس الوزراء شخصياً، اذ يرفع تقاريره لرئيس الوزراء وليس الى شخص اخر سواء كان وزير او سلطة حكومية، هذا الامر يعطي للمكتب استقلالا وظيفيا بحيث لا يستطيع اي جهاز حكومي التأثير في جهود التحقيق ومكافحة الفساد، كما ان نهج المكتب في التحقيق هو نهج شامل وهذا بدوره يضمن سيطرة جيد على الوضع واحتواء قضايا الفساد قدر الامكان[٤٥].

اما فيما يتعلق بموقع المكتب والوضع المؤسسي لمكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة، فعند انشاء المكتب في اكتوبر عام ١٩٥٢ قام المركز بتغيير موقعه باستمرار، فعند انشاءه اول مرة كان في بناية المدعي العام ثم انتقل في عام ١٩٥٩ الى وزارة الداخلية وفي عام ١٩٦٣، انتقل بعدها المكتب الى رئاسة الوزراء ثم عاد في عام ١٩٦٥ الى بناية المدعي العام وما لبث ان عاد الى مكتب رئيس الوزراء مرة اخرى في عام ولا زال موقعه في مكتب رئيس الوزراء الى يومنا هذا([٤٦]).

ثانيا: الهيكل التنظيمي

يتكون مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة من ثلاثة اقسام رئيسية بالإضافة الى مدير المكتب ونائبه اذ يعمل المكتب كشخص واحد بتعاون لا مثيل له، وكهيئة وحيدة في سنغافورة تقوم بالتحقيق في جرائم الفساد، ويسعى مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة باستمرار إلى إبقاء سنغافورة خالية من الفساد وضمان تقديم الجناة إلى العدالة ، والمخطط ادناه يوضح هيكلية مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة([٤٧]).

مخطط يوضح هيكلية مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة

العمليات	التحقيقات	الشؤون المؤسسية
ادارة العمليات وشعبة الدعم	فرع التحقيقات اللاسيما(القطاع العام)	ادارة وتطوير الافراد
شعبة الاستخبارات	فرع التحقيقات اللاسيما(القطاع الخاص)	قسم المالية والادارية
	فرع التحقيقات المالية	التخطيط والسياسة والشركات
	فرع المباحث العامة	وقسم العلاقات
	وحدة التدريب على التحقيقات	شعبة تكنولوجيا المعلومات
	فرع سياسة التحقيق	

Source: Corrupt Practices Investigation Bureau, at the international network: www.cpib.gov.sg/about-us/our-work/organisational-structure

١. قسم التحقيقات

تقوم ادارة التحقيقات بالمهمة الرئيسة في التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد [٤٨]. ويختص كل فرع من الفروع الستة بمجال مختلف عن الاخر، اذ يركز فرع التحقيقات اللاسيما(خاص) بقضايا الفساد اللاسيماالقطاع الخاص، بينما يختص فرع التحقيقات اللاسيما(عام) بقضايا الفساد اللاسيماالقطاع العام، فيما يختص فرع التحقيقات المالية بالتحقيق في عمليات غسيل الاموال والفساد عبر الحدود، اما قسم التحقيقات العامة فيركز على التحقيق في قضايا الفساد اليومي[٤٩].

اما وحدة سياسة التحقيقات فأنها تجري تحليل عن اتجاهات الفساد كما انها مكلفة ايضا بصياغة سياسات التحقيق لمعالجة وكشف اوجه القصور في الدوائر خلال التحقيق عن الفساد. وحدة التدريب على التحقيقات فهي مختصة بتدريب ضباط المكتب كما انها تقوم بمهمة تخطيط المناهج الدراسية واجراء دورات لضباط وتكون متخصصة في

التحقيق بتحقيقات الفساد، كما انها بإدارة ورش عمل ودورات الخبرة في مكافحة الفساد لنظرائهم الاجانب في المكتب[٥٠].

٢. قسم العمليات

يتكون قسم العمليات من قسمين رئيسيين هما:

أ. شعبة الدعم وادارة العمليات: و تتخصص هذه الشعبة بتنفيذ العديد من العمليات الميدانية مثل المساعدة في القبض على المتهمين ومرافقتهم والمساعدة في مصادرة الوثائق وفحصها كما انهم يشاركون في استخدام ادوات التحقيق المتخصصة مثل اختبار كشف الكذب والطب الشرعي وعلوم الحاسوب لمساعدة ادارة التحقيقات.

ب. شعبة الاستخبارات: وتقوم هذه الشعبة بجمع وتجميع المعلومات الاستخباراتية لدعم احتياجات التحقيق في المكتب[٥١].

٣. الشؤون المؤسسية

يحتوي قسم الشؤون المؤسسة على أربع اقسام وهي:

أ- ادارة وتطوير الافراد: اذ يعد هذا القسم المسؤول عن ادارة الموارد البشرية ويقوم قسم ادارة وتطوير الافراد بتصميم واستعراض وتنفيذ استراتيجيات الموارد البشرية التي تتوافق مع التوجيهات الاستراتيجية لمكتب مكافحة الفساد (CPIB)، بالإضافة الى ذلك يتم تكليفهم بتطوير القدرات لتلبية متطلبات المكتب وكيفية التعامل مع ادارة شؤون الموظفين والعمليات[٥٢].

ب-قسم الشؤون المالية والادارية: ويعنى هذا القسم بالشؤون المالية والمشتريات والاصول المالية في المكتب ،كذلك يقوم بمختلف المهمات الادارية والدعم، ويتمثل دوره ايضا برعاية مشاريع تطوير البنية التحتية لمكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة والمرافق بالإضافة الى تسهيل صيانة المكتب.

ج- قسم التخطيط والسياسة والعلاقات المؤسسية: ويتولى هذا القسم مسؤولية التخطيط الاستراتيجي للمكتب وتطوير المؤسسات والتميز المؤسسي بالإضافة الى ذلك يقوم القسم بمراجعة السياسات وتنسيق المواقف السياسة المتعلقة بمسائل مكافحة الفساد، ويتصدر القسم مشاركة المكتب في المحافل الدولية ويعد كواجهة عامة للمكتب، ويقود هذا القسم جهود التوعية بشأن مكافحة الفساد ويعالج مسائل العلاقات المؤسسية للوكالة[٥٣].

د-شعبة تكنولوجيا المعلومات: وتعمل هذه الشعبة على تسخير المعلومات والتكنولوجيا في العملية الادارية في المكتب وذلك لدعم وتسهيل وظائف المكتب[٥٤].

ثالثا: الموظفين والميزانية

سنتناول في هذا المطلب الهيكلية الوظيفية لموظفي مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة وميزانيته وكالاتي:

١. الموظفين

بدأ مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة كمكتب صغير في مبنى المحكمة العليا في سنغافورة، وبلغ عدد موظفيه (١٣) موظفاً من محققين ومشرفين. في السنوات الاولى من انشاء المكتب وكان ملاك موظفي المكتب معار من قوة شرطة سنغافورة اضافة الى مختلف وزارات الدولة[٥٥]. وقد تضاعف عدد موظفي المكتب أكثر من (١١) مرة تقريباً حتى وصل في الوقت الحالي الى (١٣٨) موظفاً وعلى الرغم من زيادة عدد الموظفين الا انه لا يزال وكالة صغيرة نسبياْ لسببين:

أ- ان موظفي المكتب الـ (١٣٨) موظفاً يشكلون ٠,١٠% من أصل (٧٧٥٤٠) موظفاً في الخدمة المدنية السنغافورية.

ب- انه وبالمقارنة ما بين مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة واللجنة المستقلة بمكافحة الفساد في هونغ كونغ فأن عدد الموظفين في مكتب سنغافورة لا يزال محدوداً جداً[٥٦].

جدول (٦) يوضح الزيادة في عدد موظفي مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة لأعوام (١٩٥٢- ٢٠١٥)

السنة	عدد الموظفين
١٩٥٢	١٣
١٩٥٩	٨
١٩٦٥	٣٦
١٩٧٤	٥٤
١٩٨٠	٦٩
١٩٩٨	٧٩
٢٠٠٥	٨٢
٢٠١١	١٣٨
٢٠١٥	٢٣٢

Source; Jon s. T quah, Defying institutional failure: learning from the experiences of anti-corruption agencies in four Asian countries, op cit, p 28.

اما بالنسبة لتعيين المدير والموظفين التابعين لمكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة، فأنها تقع على عاتق رئيس الوزراء اذ يقوم بتعيين مدير المكتب بناءً على مشورة مجلس الوزراء شريطة ان يقوم مجلس الوزراء وفقاً لتقديره بتعيين او عزل اي شخص لمنصب مدير مكتب وكما يجوز لرئيس الجمهورية ان يعيين ما يراه مناسباً من نواب للمدير والمساعدين له والمحققين الخاصين التابعين للمكتب [٥٧].

وقد خول قانون مكافحة الفساد في المادة الثالثة منه مدير المكتب التحقيق بصلاحيات وواجبات ،كما يحق لنائب المدير او مساعد المدير بممارسة صلاحيات المدير في حال غيابة كما يجوز لرئيس الوزراء استحداث المحققين حسبما يرا مناسباً [٥٨].

٢. الميزانية

عدت ميزانية المكتب عند أنشاءه ضعيفة قياساً بالمهام الموكلة الية اذ بدء مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة كوحدة صغيرة لإنفاذ قانون مكافحة الفساد، اذ بدأ المكتب بميزانية محدودة وكما مبين في الجدول ادناه اذ انه في عام ١٩٥٣ كانت ميزانية المكتب ٥٠٢,٢٠٠ دولار. اما اليوم فقد زادت هذه الميزانية لتصل الى (٣٠) مليون دولار بسبب حاجة المكتب الى ضمان بقاء سنغافورة كواحدة من اقل البلدان فساداً في العالم[٥٩].

جدول يوضح ميزاني مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة (١٩٥٣-٢٠١٣)

السنة	الميزانية
١٩٥٣	٥٠٢,٢٠٠
١٩٧٨	١,٠٢٤,٣٧٠
١٩٨٧	٤,٢٤٧,٢٣٠
١٩٩٧	١٠,٢٢٥,٤٦٣
٢٠٠٧	١٤,٦١٩,١١٨
٢٠٠٨	١٥,٧٩٠,٨١١
٢٠٠٩	١٦,٣٨٦,٩٠٠
٢٠١٠	٢١,٠٨٤,٦٠٠
٢٠١١	٣٤,٠٧٣,٤٠٠
٢٠١٣	٣٤,٨٧٠٠٠

Source :Jon s.t quah , Curbing Asian Corruption: An Impossible Dream ,op cit, p176.

اضافة الى ذلك وجدت ميزانية سرية وضعت بالخدمات الاخرى (الخدمات الخاصة) وقد خصص لها مبلغ كبير جداً حيث بلغ في عام ١٩٨٧ اكثر من ٣٨٠,٠٠٠ الف دولار، حيث اتضح ان هذا المبلغ خصص قسم منه لمراقبة المكتب والقسم الاخر هو لدفع اجور المخبرين الذين يقدمون معلومات الى مكتب التحقيق في القضايا الفاسدة بشأن مختلف الافعال الفاسدة وسوء الممارسات [٦٠].

ولكن في السنوات الاخيرة شهد المكتب أن المواطنين بادروا بتقديم المعلومات بخصوص قضايا الفساد بسبب الرغبة الحقيقة في الحفاظ على نزاهة الاعمال العامة والخاصة، وشهد عزوفاً من المبلغين عن قبول مبالغ نقدية مقابل تقديم معلومات منهم، حيث تبقى معايير الاخلاص العامة واحدة من أكثر حملة مكافحة الفساد قوة [٦١].

رابعاً: التحقيقات في مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة

وتتمثل التحقيقات في المكتب بالاتي:

١: التحقيق في فساد القطاع العام

تعد النزاهة احد اهم القيم الاساسية للخدمة المدنية في سنغافورة لذلك فأن مكتب التحقيقات الفاسدة يؤكد في جهوده للقضاء على الفساد في القطاع العام ويولي اهتمام خاص للموظفين في قوة شرطة سنغافورة والذين بحكم عملهم اكثر عرضة للجريمة، وعلى الرغم من ان موظفي القطاع العام يشكلون الاقلية من الاشخاص الذين يحاكمون بتهم الفساد في سنغافورة ، الا ان المكتب يعتمد على مجموعة من المبادرات بشأن الوقاية من الفساد مثل المحادثات، حلقات العمل، المؤتمرات المنظمة وغيرها من المبادرات،[٦٢] كما ان كل وكالة حكومية في سنغافورة لديها نقطة اتصال مع مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة يمكنها من خلالها وبسهولة الحصول على المشورة والتشاور في قضايا الفساد، ومن خلال الجهود التي تبذلها المكاتب دون هوادة، نرى ان عدد الموظفين الحكوميين الذين يحاكمون بتهم الفساد منخفضاً بمعدل اقل من ١٠% في السنوات الاخيرة [٦٣].

والى جانب الادوات القانونية المتعلقة بالمجرمين الفاسدين في القطاع العام فأنه اذا اتضح خلال التحقيق بأن هناك ضعف في جانب معين وثغرة في الدائرة الحكومية فأن المكتب سوف يقوم بناءاً على النتائج التي تصله بمراجعة الادارة المعنية وتوضيح نقاط الضعف والتوصية بالتغيرات في اجراءاتها (٦٤).

٢: التحقيق في فساد القطاع الخاص

بالإضافة الى التحقيق في القطاع العام يقوم مكتب مكافحة الفساد في التحقيق في حالات الفساد في القطاع الخاص ولعل اهم اسباب قيام مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة (**cpib**) بالتعامل مع القطاع الخاص هي:-

أ. ان الفساد في القطاع الخاص يؤثر على المصلحة العامة اذ اعتاد البعض على الاعتقاد الخاطئ بأن الفساد في القطاع الخاص هو شأن خاص ما بين المانح والمستلم. لكن هذه الرشوة في القطاع الخاص سوف تؤدي الى زيادة التكلفة لتغطية حجم الرشاوي، وهذا بدوره يؤدي الى بيع السلعة بسعر أعلى لذلك فأن عامة الناس هم الذين يعانون في النهاية (٦٥).

ب. سنغافورة دولة صغيرة وبلا موارد طبيعية ويفترض عليها ان تعتمد على التجارة والاستثمار الاجنبي ولاجتذاب الاستثمار عليها ان تضمن انخفاض تكاليف الاعمال والفساد سواء في القطاع العام او في القطاع الخاص.

ت. يعد القطاع الخاص دعامة رئيسية لاقتصاد سنغافورة، فهو يقود النمو الاقتصادي الوطني، لذلك تحتاج سنغافورة ان يكون هناك فرص متكافئة للجميع ويجب ان يكون القطاع الخاص نظيف من اجل اجتذاب الشركات الاجنبية للعمل والاستثمار في سنغافورة (٦٦).

ث. كما ان القطاعين العام والخاص متشابكان ايضاً، وهو سبب اخر لقيام مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة (**cpib**) لمراقبة القطاع الخاص، لذلك ومع تزايد الوظائف الحكومية التي يستعان بها من قبل القطاع الخاص، فإذا كان

القطاع الخاص فاسداً فأن هذا الامر سوف يؤثر على الوظائف الحكومية والمجتمع ككل.

ج. هناك الكثير من مؤسسات القطاع الخاص التي تمتلك اسهما عامة ضخمة جدا، فاذا كانت المؤسسة ليست جيدة في تشغيل الاسهم وترتكب جرائم فاسدة فأن سعر حصتها سوف يتأثر وهذا بدوره يؤثر على المصلحة العامة.[٦٧]

فضلاً عن ذلك يتم في الوقت الحاضر تنفيذ برنامج التوعية الشامل من قبل المكتب للمواطنين، اذ تجري محادثات الوقاية والتعليم للطلاب ومديري المدارس والمعلمين وموظفي الخدمة المدنية المعينين حديثًا ووكالات إنفاذ القانون مثل الشرطة والهجرة وإدارة وموظفي الشركات الكبرى في الصناعات الرئيسة.

من ناحية اخرى يعمل مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة بكل حيادية ودقة ضد اي شخص يثبت فسادة ، اذ سجلت في سنغافورة حالات لنواب في البرلمان حوكموا على جرائم مثل الاحتيال، وقد جرت محاكمتهم دون حماية لاسيمامن أي جهة سياسية، وعلى اهتمام كامل من الجمهور والإعلام. والواقع أن مثل هذه الحالات، بالرغم من أنها غير شائعة، لكنها عززت من قيم النزاهة والشفافية في سنغافورة .

ويتضح مما سبق بأن مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة اهم مؤسسة رقابية وتحقيقية في قضايا مكافحة الفساد واظهرت نجاحاً كبيراً في هذا المجال، ويدل على ذلك المؤشرات الدولية المتخصصة في الفساد مثل الشفافية الدولية والبنك الدولي وغيرها.

الخاتمة

لعبت المقومات السياسية والمؤسسية دوراً هاما وكبيرا في مكافحة الفساد في سنغافورة، اذ عملت الارادة السياسية على توفير الارضية القوية والدافع الرئيس في مكافحة

الفساد، وعدت قيادة حزب العمل الشعبي الالتزام ببناء حكومة نظيفة وفعالة كأحد ركائز النظام السياسي في سنغافورة ،اذ مهدت لتفعيل مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة اضافة الى صياغة قوانين قوية لعمل مكتب التحقيقات. اذ انه وعلى مدار أكثر من ٦٠ عامًا من محاربة الفساد ، تم تبني موقف رادع يضمن عدم وجود اخفاء لأي عملية فساد ومحاربة الفساد دون خوف أو محاباة. بسمعة مخيفة وموثوق بها ، كما يعمل مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة بسرعة وبقوة لفرض قوانين مكافحة الفساد الصارمة بشكل محايد لكل من فساد القطاعين العام والخاص

ويمكن اجمال اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة بـــ :

١.ان الاساس الذي يجب على اي بلد ان يعتمده كأساس لمكافحه الفساد هو الإرادة السياسية التي تعمل على انشاء الأنظمة والمؤسسات للتفاعل معه .

٢.التاكيد على اهميه التوعية بمخاطر الفساد وهو الامر الذي قام به مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة من خلال تدريب الكوادر العاملة في الخدمة العامة مثل الشرطة و موظفو الجمارك وموظفو الدوائر المعرضة للفساد.

٣.التركيز على البرامج التوعوية والتعليمية والثقافية التي قدمها مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة للعاملين في القطاعين العام والخاص.

٤. يعمل مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة على اتخاذ التدابير الشاملة لمكافحه الفساد من اجل تقليل قضايا الفساد الى ادنى حد ممكن بين الموظفين المدنيين و المواطنين.

وفي ختام هذه الدراسة فقد خلصنا الى جملة من الدروس يمكن الاستفادة منها لمكافحة الفساد في العراق وهي:

١.ضرورة وجود ارادة سياسيه على اعلى المستويات تؤمن بمواجهة الفساد ولاسيماالقيادات العليا .

٢.تطبيق سياسات واجراءات مكافحه الفساد على كل شخص يثبت تورطه في الممارسات فاسده بغض النظر عن مكانته او نفوذه أي شمولية قوانين مكافحه الفساد.

٣.العداله في تطبيق قوانين مكافحه الفساد في كافه القطاعات سواء كانت عامه او خاصة.

٤.يجب ان تتسم سياسات واستراتيجيات مكافحه الفساد بالشمولية وعدم اتباع سياسات تدريجيه جزئية.

٥.ضمان ابعاد الوكالات المعنية بمكافحه الفساد عن الشبهات وذلك بتبعيتها للقيادات السياسية التزيهة.

٦.المراجعه المستمرة للسياسات و القوانين والاجراءات المواجهة للفساد و مواجهه كل المستجدات المتعلقة بالفساد.

٧.وضع عقوبات تمنع تمتع الفاسد بالمال العام والزامهم برد المبالغ التي تم اخذها.

٨.توسيع استعمال الخدمات الإلكترونية في الادارات وتبسيط الاجراءات الإدارية للحد من الفساد.

٩ .تحديد الاداء الوظيفي بمعايير وقوانين واضحه ودقيقة يستند عليها الموظف في ادائه لعمله.

١٠. التأكيد على تدقيق الحالة الاجتماعية والمادية للموظف قبل تولي اي منصب اداري الامر الذي يسهم في الكشف المبكر عن حالات الفساد الاداري

الهوامش

(١) محمد خميس الزوكة، اسيا: دراسة في الجغرافية الإقليمية، ط٢، مطبعة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٣٨.

(*)إذ انها تتكون من جزيرة سنغافورة وحوالي ٥٧ جزيرة اخرى ،القليل من هذه الجزر صالحة ومأهولة وذات أهمية اقتصادية، تبلغ طول الجزيرة الرئيسة حوالي ٤١.٢كم وبعرض يتجاوز ٢٢كم في الاتساع، وتقع سنغافورة اقصى الطرف الجنوبي الضيق الذي في شبه جزيرة الملايا التي يفصلها عن الجزيرة المشار اليها.

(٢) ماهر جاسب حاتم الفهد، التطورات السياسية الداخلية في سنغافورة ١٩٤٥-١٩٥٩ والموقف البريطاني منها، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد ٣١، ميسان، ٢٠١٨، ص١٩٢.والجدير بالذكر فأن السجلات الجاوية اكدت ان

وجود سنغافورة يعود لعام ١٢٩٩ م، والمعروفة باسم مدينة الأسد (Line-city).للمزيد من المعلومات ينظر: ماهر جاسب حاتم الفهد، مصدر سبق ذكرة، ص ص١٩٢-١٩٥.

(**)سلطان جوهر هو الملك في دولة جوهر(ماليزيا حاليا) صاحب كافة الصلاحيات في ادارة الدولة منذ نشوء دولة ماليزيا الى استقلالها عام ١٩٥٧ ، كان للسلطان نطاق واسع من الصلاحيات ، ولكن تم التخلي عن العديد منها أثناء انتقال ماليزيا إلى الاستقلال. في الوقت الحاضر ، اليوم السلاطين هم حكام شرفيون ، والسلطة التنفيذية منوطة برئيس الوزراء على المستوى الوطني ، وكبار الوزراء على مستوى الدولة. ومع ذلك ، فهم مسؤولون عن الدين وثقافة الملايو داخل ولاياتهم ، بينما تسمح أهميتهم التاريخية والرمزية بالإضافة إلى عدد من الأحكام الدستورية بتوسيع نفوذهم بشكل كبير. للمزيد من المعلومات ينظر:

Francis E. Hutchinson and Vandana Prakash Nair, the Johor sultanate: rise or re-emergence, ISEAS – Yusof Ishak Institute, Singapore,2016,p 3.

(٣) ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط في العلوم الإنسانية، الدراسات الأدبية، العدد ٤٥، ابريل، مصر، ٢٠١٨، ص ص٢٧٤-٢٧٥.

(٤)المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٥) فردريك معتوق، المارد الاسيوي يسيطر مقاربة سويسو معرفية لتجارب معاصرة (اليابان، كوريا، سنغافورة، الصين)، ط١، منتدى المعارف للطبع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٧٤.

(6) Shunmugam Chandra Mohan, The control of Corruption in Singapore, PhD thesis ,college of Law\ university of London, UK, 1987, p58.

(٧) زينب مجدل، تأثير ثنائية العولمة –المحلية على هندسة النظم السياسية دراسة حالة سنغافورة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خضير، الجزائر ،٢٠١٧،ص٤٥.

(***)سياسياً سنغافورياً واول امين عام وعضو مؤس لحزب العمل الشعبي واول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة التي حكمها لمدة ثلاث عقود متتالية اشتهر بصفته مؤسس الدولة وناقلها من العالم الثالث الى العالم الاول خلال اقل من جيل.

(٨) ماهر جاسب حاتم الفهد، مصدر سبق ذكره ص ص ٢١- ٢٢.

(٩) المصدر السابق، ص ص٢٠٥-٢٠٤.

(10)Jean Abshir ،the history of Singapore ،green wood publishing group, united state of amierca, 2011, p114.

(١١) لي كوان يو، قصة سنغافورة، ترجمة: هشام الدجاني، ط٢، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص

(١٢) مايكل دي بار وازلاتكو اسكربس، بناء سنغافورة النخبوية والاثنية ومشروع بناء الامة، ترجمة: حازم نمار، ط١، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي،٢٠١١، ص٥٤.

(١٣) المصدر السابق، ص٥٥.

(14)Jean E. Abshire ،The history of Singapore, Greenwood Press, USA, 2011, pp 127-129.

(15) Ibid, 130-131.

(****) تتعدد اللغات الرسمية في سنغافورة فتتكون من الإنكليزية والصينية الماندارينية والتأميل، واللغات الأكثر تداولاً في سنغافورة هي الإنكليزية بنسبة: ـــ ٢٨.١في المائة والصينية الماندارينية: ـــ ٣٦في المائة لهجات اجنبية أخرى: ـــ ١٨.٢في المائة، الميلاوية: ـــ ١٣.٢ في المائة، التأميل: ـــ ٣.١في المائة اما اللغة الرسمية الأساسية في التعليم هي الإنكليزية. المصدر ،الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنغافورة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥، من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ١/٥ للفترة ٢-١٣ أيار/مايو، جنيف ٢٠١١، ص٢.

(□□***) يوسف بن إسحاق زعيم ملايوي، أصبح أول رئيس دولة وطني لسنغافورة عام ١٩٥٩م. احتل منصب أول رئيس لسنغافورة بعد استقلالها، في الفترة من ١٩٦٥م – ١٩٧٠م. ولد يوسف بن إسحاق في مدينة بيراق التي تُعد الآن جزءًا من ماليزيا، وتلقى تعليمه في معهد رافيل، توفي في عام ١٩٧٠.

(16) Barbare Leitch le porer, Singapore: a country study, second edition, the library of congress, washington.١٩٩١ ،pp57-58.

(17) sudha menon ,governance: leadership and economic growth in Singapore ،ICFAI Business School ،No2 ،Ahmedabad,2007, p3.

(18) Jon S.T quah ، Controlling corruption in city-states: A comparative study of Hong Kong and Singapore ،Crime Law Soc Change ,no 22,1994،p392.

(19) Jon S.T quah ،Public administration Singapore style, op.cit, p 174.

(20) Jon s.t quah, combating corruption in Singapore: what can be learned, Journal of Contingencies and Crisis Management , Vol 9, No 1, March,2001,p32.

(٢١) لي كوان يو، من العالم الثالث الى الاول قصة سنغافورة١٩٦٥-٢٠٠٠، ترجمة: معين الامام، ط٢، مطبعة العبيكان، الرياض،٢٠٠٧، ص٢١٣.

(22) The Corrupt Practices Investigation Bureau, The annual report, 2018,p2.

(23) Alfred Oehlers ،Corruption :the peculiarities of Singapore, in Nicholas Tarling(Ed) ، Corruption and Good Governance in Asia ،First published, 2005, p150.

(24) ww.transpareney.org

(25) Abdul Rashid and Roy valiant Salomon, leadership as an entry point" for competing corruption and shape on anti-fraud cultural systems, Asia pacific fraud journal, NO 3, 2018, p 23.

(26) shaming Chandra Mohan , op .cite ,p112.

(٢٧) هاشم الجمالي، الارادة السياسية، بحث منشور في الانترنت متاح على الموقع:

www.addustour.com/articales/10/5475

(28) Wenxuan yu, anti-corruption strategies in Singapore: p127. Demystifying the Singapore model, in edited young Zhan, Cecilia leaven, government anti-corruption strategies. : p127

(29) ibid , p127.

(30) Derrick w. bra inker Hoff, Unpacking the concept of political will to confront corruption, Transparency International, 2010,p 1.

(31) Wenxuan Yu, op. cit, p127.

(٣٢) لي كوان يو،مصدر سبق ذكره،ص٢١٠.

(٣٣) المصدر السابق، ص٢١٠.

(34) Jon s.t quah, compating corruption Singapore style: lessons for other Asian countries , op.cit, p16.

(35) ibid, p 17.

(٣٦) لي كوان يو، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٢.

(37)Jon s.t quah، Jon s.t quah, Defying institutional failure: learning from the experiences of anti-corruption agencies in four Asian countries, op .cit.p 4.

(38)Corrupt Practices Investigation Bureau.

(39) Wenxuan yu, op. cit, p128.

(40)Taek Kim ,comparative Study of anti-corruption Systems, efforts and Strategies in Asian countries I focusing on Hong Kong, Singapore Malaysia , and Korea , in john Kidd, frank Jürgen Richter(eds) , fight corruption in Asia causes , effects and remedies , world scientific publishing ,Singapore P356.

(41) mangke qiqige, op. cit, p56.

(42) Jon s.t quah, Defying institutional failure: learning from the experiences of anti-corruption agencies in four Asian countries, op .cit, p 5.

(43) mangke qiqige ,op.cit ,p 58.

(44) Jon S.T. Quah ,Anti-Corruption Agencies in Four Asian Countries: A Comparative Analysis, Vol 8, No 2,2007,p 76.

(45) Denny Indrayana, don't kill kpk: A Constitutional Law Review on the Strengthening of the Corruption Eradication Commission ,intrnas publishing, jakarte,2016,p 56.

(46) ibid ,p 58.

(47) shunmugam Chandra Mohan, op .ciT, p601.

(48) Corrupt Practices Investigation Bureau.

(49)ibid

(50)ibid

(51) Mengke Qiqige, op. ciT, p60.

(52) Corrupt Practices Investigation Bureau.

(53) Mengke qiqige, op. ciT ,p 60.

(54) Corrupt Practices Investigation Bureau.

(55) shunmugam Chandra Mohan, op .ciT, p607.

(56) Jon s. T quah, Defying institutional failure: learning from the experiences of anti-corruption agencies in four Asian countries, op cit, p 28.

(57)Prevent Corruption act, Article (3).

(58) ibid

(59) shunmugam Chandra Mohan, op .cit, p 609.

(60)ibid, P606.

(61)Ibid, p.607.

(62)Vincent Lim, an overview of Singapore's anti-corruption strategy and the role of cpib in fighting corruption , 20TH UNAFEI UNCAC ,training program visiting experts ' papers, Tokyo, 2018 .p 97 .

(63)ibid ,p 97.

(64) ibid ,p 98 .

(65) soh kee hean , investigation and prosecution of corruption offences, UNAFEI, THE TWELFTH INTERNATIONAL TRAINING COURSE ON THE CRIMINAL JUSTICE RESPONSE TO CORRUPTION VISITING EXPERTS' PAPERS, Tokyo,2010,p 158.

(66) ibid, p158.

(67) ibid, p159.